الحريري: فرق بين تعيين المجلس الدستوري من قبلنا أو من قبل غزالة

الاكثرية تحسم التصويت على قانونين ردّهما رئيس الجمهورية ولحود يرى في الخطوة نموذجاً مؤسفاً واستفزازياً في آن معاً

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

حسمت قوى 14 آذار بحضورها القوي في المجلس النيابي موضوع التصويت على قانوني المجلس الدستوري وتنظيم شؤون الطائفة الدرزية اللذين ردّهما رئيس الجمهورية اميل لحود لاعادة النظر فيهما.

واللافت في الجلسة التشريعية امس هو حضور رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري ورئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط في مقابل غياب نواب « حزب الله».

وقد اقر المجلس النيابي قانون المجلس الدستوري بأكثرية 68 نائباً واعتراض ثمانية وعشرين من «تكتل الاصلاح والتغيير» الذي يرأسه العماد ميشال عون و «كتلة التحرير والتنمية» التي يرأسها الرئيس نبيه بري.

أما قانون تنظيم شؤون الطائفة الدرزية فأقرّ بأكثرية 74 نائباً وامتناع نواب تكتل «الاصلاح والتغيير» وانسحاب نواب حركة «امل» وموافقة بعض اعضاء كتلة «التنمية والتحرير» من بينهم النائب الدرزي انور الخليل والنواب المسيحيون.

وسبق التصويت على المجلس الدستوري نقاش بين نواب الاكثرية ونواب من «تكتل الاصلاح والتغيير» الذين حمّل بعضهم الاكثرية بتعطيل عمل المجلس الدستوري، وذكّر النائب عباس هاشم باقتراح للنائبين بطرس حرب وبهيج طبارة لوقف النظر بالطعون النيابية في انتظار صياغة قانون جديد وهو ما نفاه طبارة الذي ذكّر بقرار 5 أعضاء من المجلس الدستوري بالامتناع عن مزاولة عملهم.

وقال النائب حرب «يؤسفنا أن يُضطر المجلس النيابي الى اعادة تصديق قوانين ردّها رئيس الجمهورية الذي تحوّل من حكَم في الحياة السياسية الى فريق»، نافياً «مسؤولية الاكثرية عن تعطيل عمل الدستوري».

ولم يوافق الرئيس بري قول النائب حرب «بأن المجلس الدستوري عندما توقف عن النظر في بعض القوانين مارس عدم إحقاق الحق بل هو إرتأى إعطاء الفرصة للمجلس النيابي كي يدرس اقتراح القانون ويتمعّن فيه، ولم يكن يعلم أنه سيصبح قانوناً».

واشار النائب وليد عيدو الى «أن الدستور يسمح لرئيس الجمهورية برد القوانين ولكنه لم يحدّد لأي اسباب، وهل هي اسباب سياسية أم مزاجية ؟».

وربط بين «ردّ القانون واعتبار الرئيس لحود الاكثرية بأنها وهمية»، لافتاً الى «أن الرئيس هو الوهمي».

وقال الوزير مروان حمادة «نعرف ماذا حلّ بالمجلس الدستوري وكيف خضع لسلطة الوصاية، وكيف وقعنا ضحايا تعديل اصول المحاكمات الجزائية في زمن الوصاية».

وذكّر الوزير غازي العريضي أنه «في ليلة ظلماء وغرفة سوداء صدر تقرير بابطال نيابة غبريال المر»، ودعا الى «السؤال كيف صدر هذا التقرير بحق نائب وقف الى جانب تيار سياسي وكيف جرى تعطيل دور المجلس من قبل رئيس الجمهورية».

من جهته، اكد النائب سعد الحريري لدى مغادرته ساحة النجمة «ان فضيحة العصر هي ان يستمر المجلس الدستوري، وفي كيفية ابطال نيابة غبريال المر في ليلة سوداء وفي محاولة الرئيس لحود التدخل» وردا على الاقوال ان اعضاء المجلس الدستوري سيعينون من قبل الاكثرية النيابية قال: «هناك فرق بين ان نعينهم نحن وبين ان يعينهم رستم غزالي، الا اذا كنتم لا تزالون تعتبروننني رستم غزالي». وعلق النائب الحريري على بيان مجلس المطارنة الموارنة حول استئثار احدى الطوائف بوزارات الدولة فقال «معروف من كان مستأثرا بالدولة ونحن لدينا شركاء، واذا حصلت اخطاء فتكون مجرد اخطاء وليست سياسة، ونحن بالتأكيد سنصححها اذا وجدت، فنحن نريد دولة تقوم على اسس متوازنة».

أما النائب وليد جنبلاط فأعلن «ان التصويت مجدداً على قانوني الدستوري والطائفة الدرزية خطوة هامة جداً، ونتمنى أن يكون القضاة الذين سيعينون من قبل المجلس النيابي والحكومة بمستوى المؤسسة التي نطمح اليها، ولنا رأينا ألا يدخل هذا المجلس في التسييس كما دخل في انتخابات غبريال المر، وفي ما يتعلق بشؤون المرحدين يقول الحديث إنما أمركم شورى ولن يكون أي شيء إلا من خلال الشورى خصوصاً بالنسبة الى انتخاب وتسمية شيخ العقل، وسبق أن طمأنت الهيئة الروحية وسأكون على تشاور مع كل من له حيثية تاريخية في شأن الطائفة الدرزية، ولن يكون هناك مشروع فتنة وكفانا تهويلا من البعض الذين اجتمعوا بالامس «دار الطائفة الدرزية».

في المقابل، أكد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، ان رده لقانوني المجلس الدستوري وتنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز، «استند الى اسباب دستورية وقانونية ووطنية، ولم يكن لاعتبارات سياسية او انحيازاً مع فئة ضد اخرى»، معرباً عن اسفه «لنهج الاكثرية النيابية في عدم احترام الدستور والقوانين والمصلحة الوطنية العليا ووحدة الطوائف».

وأوضح لحود امام زواره انه عمد الى رد قانون تنظيم الطائفة الدرزية لانه «ادى فور اقراره الى حصول تداعيات من شأنها المساس بوحدة الطائفة الدرزية وتماسكها مما يتعارض مع مقتضيات الضمانة الدستورية الملقاة على عاتق الدولة لجهة الحفاظ على وحدة الطوائف المعترف بها».

واعتبر الرئيس لحود انه «كان على الاكثرية النيابية في ضوء ردود الفعل التي صدرت خلال الايام الماضية، ان تحترم خصوصية كل طائفة مما يحتم توسيع اطار التشاور الى اوسع مدى ممكن كي لا تشعر أي فئة من مرجعيات طائفة معينة بانها مهمشة المطالب او غير متساوية مع فئة اخرى في تنظيم الطائفة ومصالحها الدينية والمساهمة في ادارة شؤونها على ما هو راسخ في اعرافها وتقاليدها».

واعتبر الرئيس لحود «ان ما حصل اليوم في مجلس النواب شكل نموذجاً مؤسفاً واستفزازياً في آن معاً، للطريقة التي تعتمدها الاكثرية النيابية في التعاطي مع الشؤون الوطنية لاسيما منها ما يتطلب توافقاً وطنياً تجسده نصوص اتفاق الطائف وروحه، وتفرض احكام الدستور التقيد به».

بدء مباحثات لبنانية ـ سورية لتسوية قضية السواتر السورية داخل لبنان

■ بيروت ـ يو بي أي: توقع محافظ منطقة وادي البقاع شرق لبنان انطوان سليمان امس الخميس الوصول الى حلول لقضية السواتر الترابية السورية داخل الاراضي اللبنانية.

وكان لبنان اثار موضوع وجود سواتر ترابية سورية في منطقة عرسال ورأس العين شرق البقاع والقريبة من حدود لبنان مع سورية.

وكان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة كلف سليمان بمتابعة هذا الملف.

وقال سليمان انه باشر اتصالاته بهذا الصدد مع السوريين «وما استطيع قوله ان هذه الاتصالات ممتازة وننتظر ايجابية كبيرة جدا، ونحن نقوم بتحضير الخرائط التي في حوزتنا لمناقشتها».

وقال انه سيجتمع يوم الثلاثاء المقبل مع نظيره محافظ ريف دمشق ومع المحافظ هناك ومع اللجان الفنية.

ولفت إلى ان لجنة فنية سورية اتت من ريف دمشق والتقت باللجنة اللبنانية عند السواتر الموجودة «وقد بدا تأكيد ونية وجهوزية عند السوريين للحل وفق الخرائط، كما تم التأكيد على ان هذه السواتر هي في مجملها سواتر قديمة».

وقال «ان هناك تأكيدات من اللجنة السورية في شأن البدء بازالة المعبر المسمى بمعبر الشاحوط. وما استطيع قوله اننا ننتظر ايجابية كبيرة ونأمل الوصول الى حلول».

واشار إلى تداخل الاراضي بين اللبنانيين والسوريين على الحدود، كما ان ملاكين لبنانيين لهم اراض في سورية والعكس صحيح، وهناك دراسة تعد حول آلية دخول الملاكين سواء اللبنانيين او السوريين إلى أراضيهم، حيث تم استصدار اذونات في هذا الصدد وهي صالحة فقط لدخول الفلاح أو المالك أو المستثمر إلى أرضه».

السلطات اللبنانية تمنع طائرة الرئيس التايواني من الهبوط في بيروت

■ بيروت ـ اف ب: افاد مصدر حكومي ان السلطات اللبنانية منعت امس الخميس طائرة الرئيس التايواني شين شوي ـ بيان من الهبوط في بيروت اثر احتجاج شديد من الصين.

واوضح المصدر نفسه ان الطائرة وهي من طراز بوينغ ـ 747 الاتية من تايبه وتقل الرئيس التايواني منعت من الهبوط في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت بعدما قدم سفير جمهورية الصين الشعبية ليو كسيانغوا احتجاجا شديد اللهجة من بلاده للبنان.

والتقى السفير الصيني لهذه الغاية صباح امس الخميس رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة وكذلك الامين العام لوزارة الخارجية بطرس عساكر.

ولم تعرف وجهة الرئيس التايواني الذي لا تزال بكين تعتبر بلاده جزءا لا يتجزأ من الصين رغم انفصال الجزيرة بحكم الامر الواقع عام 1949.

القاضي براميرتس يزور دمشق مجددا

■ بيروت ـ ق ن ا: يقوم القاضي البلجيكي سيرج براميرتس رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري بزيارة دمشق خلال هذا الشهر في زيارة هي الثالثة له للعاصمة السورية من دون أن يعرف ما اذا كان سيقابل مسؤولين سوريين كبارا.

وذكرت صحيفة (اللواء) اللبنانية الصادرة امس أن مهمة براميرتس ستتركز في هذه الزيارة على البحث في مطلبين عالقين من الاجتماع السابق الاول يتعلق بطلب أرشيف الاجتماعات من الرئاسة السورية والثاني بت موضوع توقيف الضباط المشتبه بهم.

وكان براميرتس قد زار دمشق في 25 نيسان (ابريل) الماضي حيث التقى الرئيس السوري بشار الاسد ونائبه فاروق الشرع كلا على حدة.

السنيورة يبحث الجمعة مع الاونروا والدول المانحة تحسين اوضاع الفلسطينيين

■ بيروت ـ اف ب: يبحث رئيس الحكومة اللبناني فؤاد السنيورة اليوم الجمعة مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الاونروا) وسفراء الدول المانحة سبل تحسين الاوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين كما افاد امس الخميس بيان صادر عن رئاسة الوزراء واوضح البيان ان رئيس لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني خليل مكاوي سيحضر الاجتماع «المخصص لبحث اوضاع المخيمات الفلسطينية على ضوء الزيارة الميدانية التي قام بها عدد من الوزراء لهذه المخيمات».

ويشارك في الاجتماع مدير مكتب الاونروا ريتشارد كوك اضافة الى سفراء 22 دولة غربية وعربية.

يذكر بأن لجنة وزارية قامت في 24 اذار (مارس) للمرة الاولى بجولة في عدد من المخيمات الفلسطينية للاطلاع على الاوضاع الاجتماعية للاجئين.

وجاءت الزيارة بعد ان قرر مؤتمر الحوار اللبناني الذي يضم الاقطاب المسيحيين والمسلمين المناهضين لسورية والموالين لها في نهاية اذار (مارس) تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية خارج المخيمات (موالية لسورية) ضمن مهلة ستة اشهر، و«تنظيم» حمل السلاح داخل تلك المخيمات. وينص القرار الدولي 1559 الصادر عن مجلس الامن الدولي عام 2004 على نزع سلاح الفصائل الفلسطينية في لبنان لتتمكن الدولة من ممارسة سلطتها على كامل اراضيها.

وقد اشترط الفلسطينيون الموالون لسورية مسبقا تحسين الظروف الاجتماعية داخل المخيمات الفلسطينية والاقرار بالحقوق المدنية والسياسية للاجئين، وخصوصا حق التملك والعمل وممارسة النشاط السياسي. واعلن امين سر حركة فتح في لبنان سلطان ابو العينين استعداده للتعاون مع السلطات اللبنانية. واعلن وزير الثقافة طارق متري اثر الجولة الوزارية في المخيمات «ان مسؤولية التحسين لا تقع فقط على عاتق الدولة اللبنانية، وانما هي مسؤولية عربية ودولية من اجل تحسين الاوضاع الانسانية للفلسطينيين».

جنبلاط يستغرب الضجة حول لقائه الاخوان المسلمين في سورية ويؤكد ان الشأن الداخلي في دمشق يعود الى المعارضة

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

استغرب رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط الضجة حول استقباله وفداً من الاخوان المسلمين في سورية وقال: «اتى وفد وحتى لم اسأل عن اسمائهم، وهم لم يفصحوا عن أسمائهم.

وكان طلبهم واضحاً وهو التوقيع على عريضة تلغي القانون 49 في سورية الذي ينص على الحكم بالاعدام لكل من ينتسب الى الاخوان المسلمين، وهذا امر غير منطقي ومخالف لكل الاعراف. فمن حق الفرد أن ينتمي الى أي حزب يريد.

اما في الشأن الداخلي السوري فهذا يعود الى المعارضة داخل سورية وخارجها هي التي تقرّر كيف تعمل من اجل سورية حرة وديمقراطية، ولا أخفي أنني أكون على تواصل حيث أخدم، وعندما وقعت على العريضة أخدم مواطناً عربياً».

وعن القول إنه هو من سرّب الخبر أجاب «هذه تفاصيل، عندما اتصل بي الشيخ البيانوني في المرة الاولى لم يكن الاتصال سرياً، وعندما أزور نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام في باريس ليست الزيارة ذات طابع سري».

وكان المراقب العام لجماعة «الإخوان المسلمين» في سورية علي صدر الدين البيانوني نفى لصحيفة «السفير» اللبنانية «أن تكون زيارة وفد الإخوان إلى بيروت قد تمت بتنسيق مسبق مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام »، قائلاً من مقر إقامته في لندن «إن الزيارة قام بها إخوة لهم علاقات سابقة مع لبنان، والهدف هو عقد لقاءات ودية ومشاورات مع مختلف الاطراف وليس حصر الامر بطرف دون غيره فنحن لسنا راغبين مطلقاً في الدخول بمتاهات الخلافات او التباينات الداخلية اللبنانية ولذلك فإن الزيارة تشمل مختلف الاطرف من السيدين وليد جنبلاط وسعد الحريري الى السيد حسن نصر الله (نفت أوساط قيادية في «حزب الله» نفياً قاطعاً ان يكون الحزب في وارد استقبال الوفد).

وحول اللقاء مع جنبلاط، قال البيانوني إنه «كان ودياً وطبيعياً، ولكن وفد الإخوان فوجئ بوجود وسائل اعلام وبتسريب الخبر من قبل وليد جنبلاط، وكنا حريصين على ألا يتم تسريب ذلك من منطلق عدم رغبتنا في أن تفهم الزيارة على غير محملها، فنحن لم ولا نريد الدخول في إشكالات الساحة اللبنانية».

وتعليقاً على الزيارة سأل نائب حزب البعث قاسم هاشم «السؤال اليوم هو اين دور الحكومة من مثل هكذا زيارات وهل تمت بتسهيل ورعاية حكومية بما يتناقض مع الكلام المعسول الذي يطل بين الحين والآخر؟، والى أي مدى تخدم هذه الاساليب الوطن وتؤمن مصالحه؟، وهل هذه هي العلاقات التي يريدها البعض مع الاشقاء العرب وفي طليعتهم سورية؟. وقال: «ان الاستمرار على مثل هذه السياسة المتلونة والمترافقة مع الخطابات والمواقف المتوترة والموتورة احيانا، تضعنا امام مزيد من تأزيم العلاقات ولا يمكن التفاؤل معها».

الحكومة الفلسطينية لا ترى بخطابه أي جديد وتعتبر التمسك بالمستوطنات اعلان حرب حقيقية

اولمرت يعرض حكومته وخطة الضفة الغربية على الكنيست عباس يعتزم طرح استفتاء على أي اتفاق سلام مع اسرائيل متجاوزا الحكومة

القدس ـ «القدس العربي» ـ وكالات:

عرض ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي المكلف حكومته الجديدة على البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) للموافقة عليها متعهدا بازالة المستوطنات اليهودية المعزولة في الضفة الغربية والاحتفاظ الى الابد بالتكتلات الاستيطانية الكبرى وبالقدس الشرقية. وفي خطاب سياسي القاه امام الكنيست قبل الاقتراع بالثقة على الحكومة الائتلافية الجديدة اعرب اولمرت عن قلقه من البرنامج النووي الايراني واتهم طهران بانها تستهدف القضاء على الدولة اليهودية. وأعلن اولمرت في خطابه ان حدود اسرائيل «ستختلف بشكل ملموس» عن الخطوط الحالية فور استكماله لخطته الخاصة بالضفة الغربية المحتلة. وقال اولمرت الذي وعد بوضع حدود الدولة اليهودية النهائية بحلول عام 2010 سواء بموافقة الفلسطينيين او بدونها في خطابه امام البرلمان «حدود اسرائيل التي ستتشكل في السنوات القادمة ستختلف بشكل ملموس عن وضعها الراهن في الاراضي التي تسيطر عليها اسرائيل اليوم».

وصرح اولمرت بان وجود «مستوطنات متناثرة» في الضفة الغربية هو ضد المصالح القومية لاسرائيل وان ازالتها ضروري. وأضاف قوله «هذا لا يعني ان الحركة الاستيطانية كلها ضاعت هباء. بل على العكس الانجازات التي حققتها الحركة الاستيطانية في التجمعات الرئيسية ستصبح الى الابد جزءا لا يتجزأ من السيادة الاسرائيلية الى جانب عاصمتنا القدس الموحدة».

ويعارض الفلسطينيون الذين ترأس حكومتهم الان حركة حماس خطة اولمرت التي يقولون انها تصادر وتضم اراضي يسعون لاقامة دولتهم عليها كما تصادر نتائج اي محادثات عن الوضع النهائي. ويطالبون بالقدس الشرقية العربية التي احتلتها اسرائيل حين احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام 1967 عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. وسيرأس اولمرت الذي فاز حزب كديما الوسطي الذي يتزعمه في انتخابات اذار (مارس) ائتلافا يضم حزب العمل وهو يسار وسط وحزب المتقاعدين (جيل) وحزب شاس الديني المتشدد وهو ما يحقق له اغلبية 67 مقعدا في البرلمان المكون من 120 مقعدا. ويضمن اتفاق الائتلاف الذي جاء بعد اسابيع من المفاوضات موافقة البرلمان على التشكيل الحكومي الجديد بالاغلبية المطلوبة. لكن اولمرت الذي خلف اريل شارون رئيس الوزراء السابق بعد اصابته بجلطة في المخ أدخلته في غيبوبة سيواجه تحديات من الاحزاب اليمينية والقومية التي تسعى لتعطيل خطته للانسحاب من بعض اراضي الضفة الغربية واجلاء بعض المستوطنين منها. وقضت محكمة العدل الدولية بان كل المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ومن قبل في قطاع غزة غير مشروعة لانها اقيمت على ارض احتلتها الدولة اليهودية في حرب عام 1967. وقال شمعون بيريس الذي سيشغل منصب نائب رئيس الوزراء ان اولمرت قد يناقش اتفاقا ثنائيا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وقت لاحق من الشهر الحالي بعد ان يزور الولايات المتحدة لحشد تأييد واشنطن والرئيس الامريكي جورج بوش لخطته المقترحة في الضفة. وأعلن الرئيس الفلسطيني في مقابلة صحافية نشرت امس انه يعتزم ان يطلب من الفلسطينيين التصويت في استفتاء على أي اتفاق سلام مع اسرائيل متجاوزا الحكومة التي تتزعمها حماس. وقال عباس الذي كان يتحدث قبل اداء الحكومة الاسرائيلية الجديدة اليمين لصحيفة «معاريف» الاسرائيلية اليومية انه يجب على اسرائيل الا تمتنع عن استئناف محادثات السلام رغم هيمنة حماس على السلطة الفلسطينية. وقال «يجب الا نفوت هذه الفرصة». واضاف عباس «انني اعتزم ان اعرض نتائج المفاوضات مع اسرائيل لدى انتهائها وفي حالة حدوث ذلك على الشعب الفلسطيني في صورة استفتاء واعطي الشعب الفلسطيني الحق في ان يقرر». وصرح اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني الاربعاء بان السلام مع اسرائيل لن يكون ممكنا الا اذا انسحبت من كل الاراضي التي احتلتها في حرب عام 1967 واعترفت بحقوق الفلسطينيين. وكان انسحاب اسرائيل من قطاع غزة العام الماضي اول انسحاب تقوم به الدولة اليهودية من اراض يطالب الفلسطينيون باقامة دولتهم عليها. وطالب حزب العمل المشارك في الائتلاف بالفعل بازالة نحو 100 موقع استيطاني اقيمت في الضفة الغربية دون تصريح.

وقد يواجه رئيس وزراء اسرائيل المكلف مشاكل في الحصول على موافقة البرلمان على خطته النهائية في الضفة والتي تتضمن نقل نحو 60 الف مستوطن يهودي من مستوطنات معزولة الى مستوطنات رئيسية. وفي خطابه امام البرلمان قال اولمرت ان حكومته الجديدة تفضل محادثات السلام مع الفلسطينيين على الخطوات المنفردة. لكنه أكد مجددا ان حكومته لن تبرم اتفاقا مع حماس الا اذا اعترفت الحركة الاسلامية باسرائيل ونبذت العنف وقبلت باتفاقات السلام المؤقتة. وقال اولمرت في خطابه «لكننا سنعطي السلطة الفلسطينية الفرصة لتثبت انها ارتكبت خطأ وانها تريد التغيير» مكررا دعوته لها بتنفيذ ما التزمت به بموجب خارطة الطريق التي ترعاها الولايات المتحدة. واستطرد اولمرت «لكن في الوقت نفسه لن ننتظر طويلا» مكررا تصريحات قالها منذ توليه السلطة بعد شارون.

واعتبرت حماس خطاب أولمرت بأنه «لم يحمل جديدا»، مشددة على أن خطته القاضية بالتمسك بالمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية «إعلان حرب حقيقية».

وقال سامي أبو زهري المتحدث باسم حماس في تصريح صحافي امس ان خطاب أولمرت «جاء تأكيدا لاستمرار النهج الإسرائيلي المعادي لشعبنا وقضايا أمتنا ولا يمثل أي جديد باتجاه الأفضل».

وحول تهديد أولمرت باتخاذ خطوات آحادية في حال لم يوجد شريك فلسطيني قال أبو زهري «الرئيس الراحل ياسر عرفات رغم اعترافه بإسرائيل وتوقيعه على اتفاق أوسلو فان الاحتلال لم يعتبره شريكا والمشكلة في الاحتلال وليس في شعبنا أو في حركة حماس».

وردا على منح رئيس الوزراء الاسرائيلي السلطة الفلسطينية فرصة للتغيير أكد المتحدث باسم حماس على أن إسرائيل هي المطالبة بالتغيير قائلا «نحن ندافع عن أنفسنا في مواجهة القتل والارهاب الإسرائيلي ولذلك فالتغيير مطلوب من الاحتلال وليس من الضحية».

واعتبر أبو زهري خطة أولمرت بشأن التمسك بالمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية كجزء من السيادة الإسرائيلية للأبد بمثابة «اعلان حرب حقيقية».

وقال «هي خطة اعلان حرب حقيقية على شعبنا ونحن سنواجهها بكل الرسائل الممكنة».

ولان كديما يشغل 29 مقعدا فقط في الكنيست الاسرائيلي على اولمرت ان يعتمد على شركائه في الائتلاف لتمرير خطته وعليه ايضا ان يضمن ان تحتفظ حكومته بالأغلبية وتكمل فترة ولايتها وهي اربع سنوات. ولم يستبعد اولمرت اشراك مزيد من الاحزاب في حكومته الائتلافية. وسقطت حكومات اسرائيلية سابقة خلال العقد الماضي بسبب الصراع مع الفلسطينيين وصراعات على السلطة واكتساب الاحزاب الصغيرة قوة.

وفي ما يلي لائحة تشكيلة الحكومة الائتلافية الجديدة التي يرأسها ايهود اولمرت، وتضم الحكومة 25 وزيرا بينهم اولمرت. وستكون وزيرة الخارجية تسيبي ليفني نائبة لرئيس الحكومة:

- رئيس الوزراء: ايهود اولمرت (كاديما).
- الخارجية: تسيبي ليفني (كاديما).
- الدفاع ونائب رئيس الوزراء: عمير بيريتس (حزب العمل).
- العدل: حاييم رامون (كاديما).
- المالية: ابراهام هيرشزون (كاديما).
- التنمية المحلية ونائب رئيس الوزراء: شمعون بيريس (كاديما).
- التجارة ونائب رئيس الوزراء: ايلي يشائي (شاس).
- الزراعة: شالوم سمحون (حزب العمل).
- الامن الداخلي: آفي ديختر (كاديما).
- الصحة: يعقوب بن يزري (حزب المتقاعدين).
- التربية: يولي تامير (العمل).
- النقل ونائب رئيس الوزراء: شاؤول موفاز (كاديما).
- السياحة: اسحق هرتسوغ (العمل).
- الداخلية: روني بار–اون (كاديما).
- البنى التحتية: بنيامين بن اليعازر (العمل).
- الاسكان: مئير شتريت (كاديما).
- الثقافة: عوفير بينيس (العمل).
- الاتصالات: اريل اتياس (شاس).
- البيئة: جدعون عزرا (كاديما).
- العلاقات مع البرلمان: يعقوب اديري (كاديما).
- استيعاب المهاجرين: زئيف بويم (كاديما).
- المتقاعدين: رافي ايتان (حزب المتقاعدين).
- ثلاثة وزراء بدون حقيبة: ايتان كابل (العمل) واسحق كوهن (شاس) وميشولام نيهاري (شاس).

رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في قاعة البرلمان امس (اف ب)

عريقات يؤكد جهوزية عباس للتفاوض ويدعو أولمرت للتخلي عن خطته أحادية الجانب

■ غزة ـ يو بي أي: قال رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات امس أن الرئيس محمود عباس وجه دعوة مفتوحة لاسرائيل لاستئناف المفاوضات على قاعدة انهاء الاحتلال الاسرائيلي حتى حدود عام 1967 وفق ما نصت عليه خطة خارطة الطريق.

وفي معرض رده على خطاب رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت، دعا عريقات أولمرت الى عدم الانتظار واستئناف التفاوض مع الفلسطينيين والتخلي عن الاجراءات آحادية الجانب بما فيها ضم المستوطنات وبناء الجدار العازل. وكان أولمرت قد أكد في خطاب القسم أمام الكنسيت امس أنه في حال لم يوجد شريك فلسطيني فإنه سوف يقوم باتخاذ اجراءات أحادية الجانب مشددا على عدم نيته على الاطلاق التفاوض مع الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس.

وقال عريقات في تصريح «المفاوضات هي مسؤولية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودائرة شؤون المفاوضات وبالتالي اذا أراد السيد أولمرت استئناف المفاوضات فهناك شريك جاهز وهو الرئيس أبو مازن ويستطيع عمل ذلك».

وأضاف «الاستيطان والخطط الآحادية الجانب أدت على الدوام إلى توسيع دائرة العنف وإراقة الدماء ونحن نطلب من السيد أولمرت التخلي عن هذه السياسات واستئناف المفاوضات بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عام 1967 لانه إما السلام أو الاستيطان فلا يمكن الجمع بينهما».

وشدد على أن الرئيس عباس وجه «دعوة مفتوحة لاستئناف عملية سلام ذات مغزى تقود لانهاء الاحتلال الاسرائيلي الذي بدأ عام 1967 كما نصت على ذلك خارطة الطريق».

الحكومة الفلسطينية تطلب من سلطة النقد الفلسطينية 100 مليون دولار سلفة

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ ا ف ب: أكد محافظ سلطة النقد الفلسطينية جورج العبد امس ان الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس طلبت سلفة بمقدار 100 مليون دولار لدفع رواتب اكثر من 160 موظفا لم يتقاضوا رواتبهم للشهر الثاني على التوالي بسبب الحصار الدولي. وقال العبد في لقاء مع الصحافيين في رام الله «تلقينا بالفعل رسالة من وزير المالية (الفلسطيني عمر عبد الرازق) الثلاثاء يطلب فيها سلفة بـ100 مليون دولار ونحن ما زلنا ندرس هذا الطلب». لكن العبد قلل من احتمال استجابة سلطة النقد، التي تقوم بدور البنك المركزي للسلطة الفلسطينية، لطلب وزير المالية بسبب ما قال انه عدم توفر الاموال الكافية ولوجود عوائق قانونية داخلية ومخاطر خارجية. وقال المسؤول الفلسطيني «ما زلنا ندرس الطلب لكن الموضوع معقد للغاية الهدف الاساسي لسلطة النقد كبقية البنوك المركزية في العالم حماية النظام المصرفي والحفاظ على السيولة لديه وليس هدفها تمويل الحكومة».

واوضح العبد «ان قانون الموازنة الذي اقره المجلس التشريعي للسنوات الثلاث الماضية يتضمن نصا يحظر على الحكومة اللجوء للاقتراض من سلطة النقد لتنفيذ بنود الموازنة».

لكن العبد اشار الى «نص في قانون سلطة النقد يجيز لها تقديم سلفة للحكومة بما لا يزيد عن 10 في المائة من الايرادات المحلية المقدرة في الموازنة لمدة ثلاثة اشهر يمكن تجديدها كل ثلاثة اشهر على ان تعاد خلال 12 شهرا من تاريخ تقديمها ولكن فقط للحاجات الملحة». واوضح العبد ان «سلطة النقد تدير محفظة ودائع في البنوك المحلية بقيمة 140 مليون دولار ومحفظة اخرى في الخارج بقيمة 420 مليون دولار» مضيفا ان « 94 في المائة منها ودائع للبنوك كاحتياطي الزامي لها لدى سلطة النقد».

واضاف «ما تملكه سلطة النقد من اموال ذاتية لا يتجاوز 41 مليون دولار منها 15 مليون دولار رأس مالها و26 مليون دولار ارباح مدورة نسعى لزيادتها لمواجهة اية مخاطر يتعرض لها الجهاز المصرفي».

ليبرمان يطالب باعدام النواب العرب في الكنيست

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

شن رئيس حزب يسرائيل «بيتينو»، الفاشي، أفيغدور ليبرمان اثناء خطاب له في الكنيست الاسرائيلي امس الخميس، هجوما على النواب العرب في الكنيست وقال من على المنصة في الجلسة التي كان من المقرر ان يصادق فيها على الحكومة الاسرائيلية الجديدة انه يجب محاكمة النواب العرب في الكنيست الذين يتعاونون مع العدو ويلتقون بقادة حركة حماس.

واضاف في تصريحه الذي وصفته حتى الصحافة الاسرائيلية بالعبرية بانه خارج عن المألوف انه حتى بعد الحرب العالمية الثانية، أمرت المحكمة في نيرنبيرغ بإعدام ليس فقط المجرمين بل المتعاونين معهم ايضا، وأتمنى أن يكون هذا مصير المتعاونين الموجودين هناك في الكنيست، على حد تعبيره.

واضاف ليبرمان، الذي يدعو في برنامجه السياسي الى طرد اهالي المثلث داخل ما يسمى بالخط الاخضر الى مناطق السلطة الفلسطينية «لقد طلبنا أن تشير الحكومة في خطوطها العريضة وجوب معاقبة كل المحرضين والمتعاونين مع الارهاب ويجلسون في الكنيست، عليهم ان يتعاقبوا. وكل هؤلاء المستمرين بلقاء حماس وحزب الله، ويسافرون الى لبنان، وهؤلاء الذين رفعوا الاعلام السوداء في يوم استقلال دولة اسرائيل وأعلنوا عن ان هذا يوم نكبتهم، ويجب محاكمة هؤلاء حسب قانون محاربة الارهاب». يشار الى ان ليبرمان هو مستقدم من الاتحاد السوفياتي سابقا، ويسكن في مستوطنة نوكديم في الضفة الغربية المحتلة، وما زال رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود اولمرت يفاوضه لادخاله الى التوليفة الحكومية الجديدة، اذ انه حصل على 11 مقعدا في الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية الاخيرة. واثارت اقواله العنصرية والفاشية موجة من الغضب العارم في صفوف فلسطينيي الداخل بشكل عام، وفي صفوف النواب العرب في الكنيست. وقام النائب الشيخ ابراهيم صرصور من القائمة العربية الموحدة، بتقديم شكوى الى رئاسة الكنيست ضد ليبرمان وقال ان تصريحاته الفاشية تثير الرأي العام الاسرائيلي ضد النواب العرب وتجعل دمهم مباحا.

ورد النائب د. عزمي بشارة، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي على تصريحات ليبرمان وهو في طريقه إلى المؤتمر القومي العربي في الدار البيضاء في المغرب: ليبرمان يقلب الحقائق كونه ينبح من على منبر الحكم الآن. فمن حوكم في محاكم نيرنبيرغ هم أمثال ليبرمان وهم ومن يستحقون هذه الاحكام كونهم ينبحون بهذه التصريحات من على منابر السلطة. ومحاكم نيرنبيرغ لم تحاكم نائبا ديمقراطيا بل حاكمت امثاله الذين ارتكبوا الجرائم اثناء تواجدهم في الحكم.

على صلة قال رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، النائب محمد بركة ان اقوال الفاشي ليبرمان تثير الغثيان، وان من يجب ان يقدم الى المحاكمة هو رجل المافيا ليبرمان وليس غيره. اما النائب الدكتور احمد الطيبي، رئيس الحركة العربية للتغيير فقال في معرض تعقيبه على اقوال الفاشي ليبرمان ان الفاشيين كانوا وما زالوا بحاجة الى النصرية، التي هي بمثابة مخدرات بالنسبة لهم، وتصريح ليبرمان هو تجاوز جميع الخطوط الحمراء، واطلب من رئيسة الكنيست ان تتخذ الاجراءات العقابية ضده.